أوجه التعاون والشراكة بين الدولة والقطاع الاهلي، والنتائج التي يمكن ارتقابها

د. كامل مهنا
أخصائي في طب الأطفال
محاضر في الجامعة اللبنانية
رئيس مؤسسة عامل
منسق عام تجمع الهيئات الأهلية العربية.

فهرس

I ـ توطئة

II ـ القطاع الأهلي: نبذة تاريخية وتعريف

III ـ الهيئات الأهلية: وسيط بين الدولة والمواطن

IV ـ تجارب العمل المشترك بين القطاعين العام والأهلي

V ـ معوقات الشراكة على صعيدي الدولة والهيئات الأهلية والمانحة.

VI ـ دليل التعاون والشراكة بين الدولة والقطاع الأهلي

VII ـ خاتمة.

I ـ تَوطئة:

إن النظام الاقتصادي (وحتى السياسي) ليس غاية بحد ذاته بل وسيلة لتأمين رفاهية المجتمع والتي يشار إليها الآن بتعبير "التنمية" في بلدان العالم الثالث. غير أن مفهوم التنمية قد تغير منذ ظهوره بعد الحرب العالمية الثانية، فانتقل من القياس المحض مادي، الذي يعتمد على مستوى الدخل القومي والدخل الفردي وعلى نسبة نمو هذا الدخل، إلى المفهوم الاجتماعي الذي يؤكد على البعد الاجتماعي (خاصة قضايا الصحة والتعليم) وإن بقي أسير الاعتبارات المادية. إذ أنه ينظر للإنسان كإداة للإنتاج، ومن هنا جاء التركيز على أهمية الاستثمار في مجالات التعليم والصحة لأن ذلك يوفر مردوداً مادياً مرتفعاً.

أما في الظرف الراهن، ومنذ حوالي عقدين من الزمن، فإن الأدبيات الاقتصادية وأدبيات منظمات الأمم المتحدة تركز على التنمية المستدامة والتنمية البشرية **ومحورها الإنسان**، الوسيلة والأداة التي تتم التنمية بواستطها وعبرها، كما أنه هو الغاية والهدف من كل جهد تنموي.

وإن أي حديث عن ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يتوفر إلا عبر التنمية كعملية يتاح فيها للناس امتلاك أدوات السيطرة على مصائرهم وعلى رفاهيتهم. فهي **مسار ورؤية واضحة لمشروع حضاري متكامل** يشمل خمسة مكونات (السياسي – الاقتصادي – الاجتماعي – البيئي – الثقافي).

إن وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)قد حسمت أموراً سياسية عديدة، كانت موضوع خلاف بين اللبنانيين، أهمها هوية لبنان (العربية) وشكل الدولة (مركزية) ونظام الحكم (جمهوري، ديمقراطي، برلماني)، غير أنها لم تتطرق سوى بعناوين عريضة للخيارات الاقتصادية ـ الاجتماعية. فلقد جاء في فصل "المبادئ العامة والإصلاحات" من وثيقة الوفاق الوطني، ومن ثم جاء في مقدمة الدستور (المعدل) إن "النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة" وان الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام (مقدمة الدستور اللبناني، فقرة – د– وفقرة – ز–). وحتى يومنا هذا، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على اتفاق الطائف، لم يقم حوار جدي بين اللبنانيين حول خياراتهم الاقتصادية – الاجتماعية، وبالتالي لم يتم أي اتفاق على هذه المواضيع إلى جانب بروز جو من عودة احتدام الصراع السياسي الذي كان قد ظن البعض أنه

تم الاتفاق حوله.

إلا أن لبنان ولحسن حظ اللبنانيين وأصدقائهم – بالرغم من المحن التي مر بها – بقي يتمتع بجاذبية خاصة، عبّر عنها الكاتب الأميركي أوغستو ريتشار نورتون [١] في كتابه عن الحرب في لبنان بالعبارات التالية:

"يسع لبنان، حتى في أحلك الأوقات، أن يبقى مكاناً بارز القدرة على الإغواء. وقد لا يوجد بلاد أخرى في العالم أسرة للنفس بقدر ما هو لبنان. ومع أن اللقاء مزيج من مرارة وحلاوة، فإن التمتع بطبعه يطول". ولا ريب أن أهل لبنان، يقعون في حبائل سحره قبل سواهم، وعلى هدى هذا السحر الذي يهدده عنف البشر.

أتوجه بالشكر لمعالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية المحامي فؤاد السعد وإلى الأخوات والأخوة القيمين على هذه الورشة، الذين أتاحوا لي فرصة التحدث أمامكم عن أوجه التعاون والشراكة بين الدولة والقطاع الأهلي، والنتائج التي يمكن ارتقابها.

إنني سأحاول في مداخلتي هذه، حول بناء شراكة حقيقية بين الدولة والهيئات الأهلية وكذلك القطاع الخاص والهيئات المانحة، الإجابة على الإسئلة التالية:

أولاً: على صعيد العلاقة مع الدولة:

هل هناك وعي لأهمية دور القطاع الأهلي ومعرفة للأسس التي ستبنى عليها مفاهيم الشراكة من قبل القيمين على القطاع العام؟ وهل القطاع الأهلي بلغ مستوى من النضج الكافي يسمح ببناء علاقة عضوية مع الوزارات المعنية؟ وهل هناك على مستوى القطاع العام اعتراف بدور وطني للهيئات الأهلية.

ثانياً: على صعيد الجمعيات:

هل تمكنا من تمليك الأعضاء في الجمعيات المفاهيم المتعلقة بالتنمية، والرؤية الشمولية حول الواقع الاجتماعي القائم وكيفية إيجاد السبل لتأمين الحلول؟ وهل أن الشبكات (الأطر التنسيقية) التي أنشئت في السنوات الأخيرة، والهامة جداً، هل تمكنا من تحويلها إلى مؤسسات أم إنها جزء من "عدة الشغل" تستعمل عند الحاجة؟ وهل هناك مستوى كاف من

1- Northen Augusts Richard, Amal and Shi'a, Struggle for the south of Lebanon, Austin.

الوعي لدى القيمين عليها للتضحية بالسلطة الذاتية لصالح العمل المشترك؟

ثالثاً: على صعيد القطاع الخاص:

نظراً للأهمية المتزايدة لدور هذا القطاع في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية، هل لدى القيمين عليه خطة من أجل المساهمة في توفير شبكات الأمان الاجتماعي، في ظل تراجع الدور الخدماتي والاجتماعي للدولة، أم أن الهاجس الدائم هو جني المزيد من الأرباح على حساب اتساع المهمشين اجتماعياً؟

رابعاً: على صعيد الهيئات المانحة:

هل العلاقة معها هي علاقة شراكة أم أن ذهنية "المساعدة" و"المشروع"، وسياسة الاحتواء المبنية على قاعدة من يدفع يقرر هي السائدة؟

II- القطاع الأهلي: نبذة تاريخية وتعريف:

تعتبر الهيئات الأهلية غير الحكومية حالياً النسق الثالث TROISIEME SYSTEME أو **القوة الثالثة** في العالم، بعد الحكومات والقوى السياسية – كما تصنفها منظمات الأمم المتحدة، وهي تمثل الحلقات الوسيطة بين الدولة والناس، وتضم الجماعات المدافعة عن قضايا تتعلق بالإنماء والمشاركة والسلام، وهي تحتج وتعارض وتتكلم باسم المجتمع، وهي تشكل جزءاً أساسياً من بنى المجتمع المدني، الذي يمكن الإنسان من المشاركة ومن إعلان رأيه، وتلبية حاجاته، وتنمية طاقاته، والسيطرة على حياته.

وفي لبنان تحتل الهيئات الأهلية، من وجهة نظرنا، المرتبة الأولى في العالم، بالمقارنة مع عدد السكان، من حيث أهمية وحجم القطاع الأهلي فيه، وإن دور هذا القطاع أخذ بالنمو المطرد عالمياً، منذ العقدين الأخيرين، في ظل التطورات الاسياسية والاقتصادية العالمية، واعتماد سياسة الإصلاح الهيكلي، وما يترتب عليها من تراجع في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، ومن تشجيع للخصخصة، كلها عوامل ساهمت في تعزيز دور الهيئات الأهلية في المجتمع، وفي إنشاء المزيد من الشبكات المحلية والإقليمية والعالمية فيما بينها.

إن القطاع الثالث، يحتل مساحة كبيرة من العمل الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المتطورة، ويشكل جزءاً عضوياً فاعلا في ديناميتها ومنظورها للتطوير المجتمعي وللتغيير

الاجتماعي – السياسي، ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هناك ١،٤٠٠ مليون منظمة غير متوجهة للربح تقع في إطار هذا القطاع، ويصل رقم مواردها المالية إلى حدود نصف ترليون دولار (٥٠٠ بليون دولار). وهذا يعني، ومن باب المقارنة، إن نفقات هذا القطاع الطوعي تفوق الناتج القومي الإجمالي لجميع دول العالم باستثناء السبعة الكبار. ولزيادة توضيح الأهمية، نشير كذلك إلى أن هذا القطاع الأهلي يقوم بتوليد ٦٪ من الناتج القومي الأميركي، ويوفر ١٠،٥٪ من مجموع فرص العمل.

إن الأهمية المتنامية التي بدأ يحتلها العمل غير الحكومي لم تجلب انتباه الحكومات فحسب، بل أخذت تحتل مكانها في إطار العون الدولي متعدد الأطراف والثنائي. وفي الاستعانة بالأرقام ما يوضح حجم التطور الحاصل في حصة القطاع الأهلي من إجمالي المعونة الدولية، ففي الوقت الذي لم يكن ليتجاوز مبلغ مليار دولار عام ١٩٧٠، أو ٤ مليار دولار عام ١٩٨٠، فقد قفز إلى ١٢ ملياراً عام ١٩٩٣، وفي تقديرنا فأنه قد يصل حالياً إلى اكثر من ١٥ مليار دولار [٢].

وبالنسبة لبلدان العالم الثالث (قارات آسيا وأميركا اللاتينية بالذات وأفريقيا بحد أقل) نلاحظ كذلك توسعاً منظوراً في عمل القطاع الطوعي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات وزيادة أهمية المنظمات غير الحكومية التي بدأت تمارس نشاطاً ملموساً ومؤثراً في فضاءات كانت أساساً مقتصرة على القطاع الرسمي للدولة. ولاشك بأن مثل هذا التوسع في إطار الحركة قد نشأ في ظل المناخ العام المتوجه نحو الحد من الدور التدخلي والمركزي للدولة وإعطاء أهمية متزايدة للقطاع الخاص والأخذ بإستراتيجية إعادة الهيكلة الاقتصادية وما أفرزته من تبعات على الفئات الاجتماعية المهمشة، مما أدى، بالمنظور النسبي، إلى بروز أهمية جديدة للدور الاسهامي للمجتمع المدني ومؤسساته والذي يشكل العمل غير الحكومي جزءاً منه.

تاريخ الهيئات غير الحكومية في لبنان:

إن تاريخ الهيئات غير الحكومية في لبنان، يرتبط إلى حد كبير مع مثيلاتها في الدول الصناعية، أي انه يعود إلى أواسط القرن التاسع، ولقد كان طابعها الأساسي خيرياً اجتماعياً، وله علاقة بشكل عام مع المؤسسات الدينية والكنسية، التي أنشأت العديد من مؤسسات الرعاية.

(٢) د. دارم البصام لجنة المتابعة للمنظمات الأهلية العربية

وفي ضوء التحولات السياسية والاجتماعية، تطورت المنظمات الطوعية، لا سيما وان القانون الصادر عام ١٩٠٩ والذي سمح بتأسيس الجمعيات، قد شجع هذه العملية إبان الحكم العثماني وتحت الانتداب الفرنسي وحتى يومنا هذا.

ولقد تلازم نمو المؤسسات الأهلية في لبنان مع **تطور التشكيل الاجتماعي** في المناطق اللبنانية وعملية الصراع الدائرة فيها وسياسة التمييز بين أبناء الوطن الواحد.

١ـ مرحلة الاستقلال:

منذ الاستقلال عام ١٩٤٣، لم توفق الحكومات المتعاقبة في بناء الدولة القادرة والعادلة وتأمين الانصهار الوطني لجميع اللبنانيين. فلقد برزت الشخصية الخاصة لكل طائفة من الطوائف اللبنانية، ومن ضمنها المؤسسات غير الحكومية، فجعلت هذه السياسة الطوائف هي الوحدات السياسية الواقعية، الدستورية، التي تلعب دورها في الحياة السياسية، مما جعل الوحدات الطائفية هي العناصر المكونة للدولة اللبنانية، وليس المواطن اللبناني هو العامل الأساسي للدولة.

٢ـ مرحلة الستينات:

ولقد حاولت الحقبة الشهابية في مطلع الستينات أن تبني دولة حديثة، على أسس من التخطيط الإنمائي وإشراك المؤسسات الأهلية بذلك، إلا أن هذه التجربة لم تحقق أهدافها.

وفي نفس الفترة الزمنية التي تميزت بالنهوض القومي في المنطقة برزت فئات اجتماعية في مختلف المناطق اللبنانية تجاوزت المفهوم الاحساني الإغاثي للعمل الاجتماعي إلى روح التضامن والتعاون وأسست مجموعة من الهيئات غير الحكومية ترمي إلى تعميق الوعي الاجتماعي والسعي إلى بناء مجتمع العدالة والمساواة والحرية والمشاركة والإنماء، إلا انه كان هناك تفاوتاً واضحاً في التشكيل الجغرافي بين المناطق اللبنانية.

إن هذا التفاوت في عمر المؤسسات بين منطقة وأخرى يعبر عن واقع اجتماعي اقتصادي ويعكس سياسة عدم التوازن السائدة في حينه بين المناطق، وان هذا الخلل البنيوي كان من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى المحنة التي بدأت في العام[٣] ١٩٧٥.

(٣) دراسة لكامل مهنا حول دور المنظمات الأهلية

٣ـ خلال سنوات المحنة والمرحلة الراهنة:

لقد لعبت الهيئات الأهلية دوراً تاريخياً خلال سنوات المحنة في ظل تراجع دور القطاع العام، فكانت الجهة الصالحة في تحديد حاجات الناس والسعي لتلبيتها، ولقد تمكنت خلال سنوات طويلة من العمل الدووب من توفير تجربة غنية وثقة عالية محلياً وعالمياً.

إن هذا الرصيد الكبير الذي حازت عليه الهيئات الأهلية خلال ستة عشر عاماً من الحرب وما رافقها من عنف وقتل وتدمير وتهجير، خلال هذه الفترة العصيبة، تمكنت من المساهمة مع باقي بنى المجتمع المدني من المساعدة في المحافظة على عدم تفكك المجتمع، وبعدما وضعت الحرب أوزارها، وبدأت مسيرة السلم الأهلي، باتت الجمعيات أمام تحد جديد، كيفية التأقلم مع الواقع الجديد، والانتقال من حالة الطوارئ والإغاثة إلى رحاب عملية التنمية المستدامة وكيف ستتمكن هذه الهيئات من المساهمة في إنماء وتطوير المجتمع، وهل ستكون في مستوى هذا التحدي؟.

تساؤلات نطرحها في مرحلة انتهاء الحرب الباردة وزوال القطبية الثنائية، ونشوء الشبكات الإقليمية بين العديد من الدول داخل ما يسمى بالقرية الكونية LE VILLAGE PLANETAIRE والتي تعززت مع سهولة الاتصالات والمواصلات

سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة في ضوء ما هو متاح.

III ـ الهيئات الأهلية: وسيط بين الدولة والمواطن:

اكتسبت الهيئات الأهلية خلال العقدين الأخيرين طابعاً عالمياً، في ظل سياسة التكيف الهيكلي التي أدت إلى تراجع دور الرعاية وتشجيع الخصخصة وإلى تعزيز دور المنظمات غير الحكومية (كما تسمى في الغرب)، والمنظمات الأهلية التطوعية (كما تسمى في البلدان العربية)، أو القطاع الثالث (كما أطلقت التسمية في نادي روما في محاولة لتمييزه عن القطاع الحكومي والقطاع الخاص).

كيف تتجسد صورة الهيئات الأهلية في لبنان؟

إن تجربة المؤسسات الأهلية في لبنان لا سيما في سنوات الحرب تمثل دليلاً قاطعاً على أهمية هذه الهيئات سواء عبر التقديمات التي قامت بها على مستوى الإغاثة والطوارئ او عبر

بقاء بعضها كرمز للسلم الأهلي والديمقراطية والتنمية، حتى عبر صيانة **هذه المؤسسات لدور الدولة** مع أن المتعارف عليه هو أن الهيئات تنتزع دورها من الدولة:

فهناك قطاع ثالث بالغ الأهمية يربط المجتمعات المحلية ببعضها البعض، ويقوم بإنجاز أعمال، لا ولن تقدر عليها الحكومة ومؤسسات الأعمال، كما يمنح هذا القطاع المشاركين فيه شعوراً قوياً بتحقيق الذات.

هذا القطاع كبير ومتنوع وليس له صورة واحدة، ولا يتحدث باسمه شخص واحد، فهو عبارة عن هيئات ومنظمات وشبكات، تتفاوت في أحجامها وقدراتها (بستان خير كما يسميه أحد قيادتي العمل الأهلي)، **تحتل موقعاً وسيطاً بين المواطن والدولة**، وبما أن تشعبات هذا القطاع واسعة جداً، فإن الناس لا ترى سوى جزءاً منه، بينما تبقى غالبيته غير منظورة.

ولقد أطلق على هذا الجزء من المجتمع مسميات مثل القطاع الأهلي أو الهيئات الأهلية، وهي تسميات تعبر عن واقع الحال (وأفضلها على الإطلاق بنظري) وعن عمق التصاقها بالناس (الذين هم الأهل النواة الأولى في المجتمع)، مع أنها مرفوضة من قبل بعض النشطاء المثقفين الذين يربطونها بالعشيرة والعائلة والمجتمع البدائي، وعدم استجابتها لتطورات المفاهيم الحديثة والتي يغلب عليها استعمال الهيئات غير الحكومية والتي تلاقي أيضاً ملاحظات فئات مثقفة أخرى، إذ إنها تعبر عن أداة نفي، وان ليس كل ما هو غير حكومي هو خيري أو دفاعي، فمؤسسة الجيش على سبيل المثال هي غير حكومية، إلا أنها ليست أهلية، كما تستعمل تسمية القطاع المستقل (الولايات المتحدة الأمريكية) أو القطاع الذي لا ينشد الربح أو القطاع التطوعي أو الخيري... إلخ.

إلا أن إحدى خصائصه هو أنه منفصل عن الحكومة وعن القطاع الخاص مما يؤدي إلى مسمى آخر وهو القطاع الثالث.

ولكن الأمور ليست دائماً بهذه البساطة وهي أكثر تعقيداً مما يمكن أن نتصور.

وإننا نستطيع أن نصنف الهيئات الأهلية إلى فئتين:

١ـ الاتجاه الخيري والخدماتي، الذي بالعطاء المباشر (أغذية، ملابس، أموال، أدوية للمحتاجين، مجالات تربوية اجتماعية.... الخ)

٢ـ الاتجاه التمكيني والذي يشمل الجانب التدريبي والدعم والمناصرة لمساعدة الناس على تعلم كيفية مساعدة أنفسهم ومجتمعهم بصورة أفضل، وتسعى للتأثير في عملية صنع السياسات العامة، وتلعب هذه الجمعيات الكثير من الأدوار.

عدد الجمعيات في لبنان:

بلغ عدد الجمعيات في لبنان منذ العام ١٩٤٣ حتى العام ١٩٧٩، ١،٣٠٣ جمعيات (بينها ٨٨ جمعية كانت قبل أن ينال لبنان استقلاله) (٤)

وفي دراسة أجراها الخبير السيد عمر طرابلسي لصالح البنك الدولي عبر مراجعة دقيقة للجريدة الرسمية منذ العام ١٩٨٠ إذ تنشر فيها اسم الجمعية التي تنال علماً وخبراً من وزارة الداخلية فبلغت ١،٩٠٠ جمعية منذ اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٩، أي بمتوسط ٢٠٠ جمعية سنوياً تقريباً. وإن مجموع عدد الجمعيات حسب السيد طرابلسي المدونة في سجلات وزارة الداخلية (بمعزل عن الجمعيات الرياضية والنوادي والنقابات العمالية ونقابات المهن الحرة... إلخ) قد بلغ ٣،٩٤٦ حتى العام ١٩٩٩.

وفي جميع الحالات، إن الجمعيات التي تتمتع بنشاط على الصعيد الوطني ولها حضور أساسي لا يتجاوز عددها الـ ١٥٠ جمعية (٥).

وإن مجموع الموظفين العاملين في الجمعيات بلغ ١١،٦١٩، بينما عدد المتطوعين بشكل مستمر حوالي ٢٠ ألفاً، وتوجد قدرة على تجييش أعداد أكبر (عشرات الألوف).

وفي جميع الحالات، إن شخص من اثنين على الأقل من البالغين في لبنان، له علاقة ما، بجمعية أو هيئة اجتماعية أو إطار تطوعي ما، وان مشاعر غالبية الناس، تتأثر بالقطاع الأهلي، وان العطاء من أجل فكرة يمثل جزءاً مهماً من ثقافة المجتمع (المقيم والمغترب)، خصوصاً للمؤسسات ذات الطابع الديني.

---

٤) هذا الرقم مأخوذ من دراسة وظائف الخدمة الاجتماعية وأوضاع العاملين فيها (منشورات التدريب الجتماعي الحدث عام ١٩٨٠)

(٥) إننا نميل إلى اعتماد الرقم الوارد في دراسة البنك الدولي عام ٢٠٠٠ والبالغ ٣،٩٤٦ جمعية في لبنان، نظراً لجدية الطريقة التي اعتمدت عبر عد الجمعيات الحاصلة على علم وخبر والصادرة في الجريدة الرسمية. كما إننا نتحفظ على عدد الجمعيات الذي يتم تداوله والذي يتراوح بين الألف والثلاثين ألف جمعية.

وبمعزل عن الأرقام والأعداد فإن وجود الجمعيات يرتبط بإشباع الحاجات التي لا تستطيع الدولة أو السوق إشباعها، ولقد تبين أنه كلما تنوعت الأقليات العرقية أو الدينية في المجتمع (في لبنان يوجد ١٨ طائفة) كلما زادت المنظمات الأهلية. إذ يقوم المتحمسون بإنشاء الجمعيات كوسيلة لجذب الناس. وانه كلما تصاعدت المنافسة اتسع حجم القطاع الأهلي، خصوصاً وان مفهوم الخدمة ارتبط بالتوظيف السياسي المباشر (٦).

ومهما يكن من أمر الخلفية التي ينطلق منها القطاع الأهلي، فانه في جميع الحالات يوفر آلاف السبل للتعبير عن المشاعر ولخدمة الآخرين، كما قال جون وجاردنر، أحد مؤسسي هيئة القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة الأميركية: "ربما أكثر خصائص القطاع ملفتة للنظر هي حريته النسبية من القيود ،ما ينجم عن ذلك من تعدديه: ففي نطاق القانون، يمكن لكافة الناس أن يتبعوا أو يتبعوا أي فكرة أو برنامج طالما أرادوا ذلك. وبخلاف القطاع الحكومي، لا يحتاج القطاع المستقل لإثبات أن أفكاره أو فلسفته يدعمها جمهور كبير من المؤيدين والأنصار. ولا يحتاج القطاع المستقل كذلك، بخلاف قطاع الاعمال لأن يتبع فقط تلك الأفكار التي ستحقق ربحية" (٧).

خصائص القطاع الأهلي ودوره في المجتمع اللبناني: الأطر التنسيقية

إن التجارب المشتركة بين الهيئات الأهلية قد أكدت على أهمية العمل التنسيقي والتعاون، ولقد جاءت ظروف المحنة الصعبة لكي تزيد هذا التأكيد أهمية وتفرضه كأمر واقع خلال الحرب وكضرورة حتمية نظرا لضخامة الأعباء الملقاة على عاتق هذه الهيئات ودورها الأساسي في تضميد جراح المواطنين وتأمين احتياجاتهم المباشرة، في ظل الشلل الذي أصاب القطاع العام في المجال الاجتماعي.

إن العلاقة التي توثقت خلال المحنة بين الهيئات لم تكن وليدة هذا الظرف بل هنالك محاولات عديدة في العمل المشترك أو التنسيقي بين الهيئات غير الحكومية، إذ توجد تجارب غنية، بادرت إلى القيام بها قيادات وهيئات لها حضورها ودورها في ميدان العمل الاجتماعي.

(٦) د. شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين.

7) Iindependent sector, "From Belief to Commitment"
Washington, D.C: 1993

ومن ضمن هذه التجارب ما هو مناطقي، أو على صعيد الوطن، وهي تهدف إلى تجميع الطاقات في سبيل ضم الجهود وتحديد المهام، وتجنب الازدواجية في العمل، وتطوير القدرات البشرية، وتفعيل دور المؤسسات غير الحكومية في المتجمع.

هذا بالإضافة إلى تنسيقات وتجمعات أخرى، وبشكل خاص في إطار الهيئات النسائية والشبابية والثقافية والرياضية وغيرها ليس مجال بحثها هنا.

أ- إن ابرز المحاولات في العمل المشترك قد بدأ في الستينات حين بادرت الحركة الاجتماعية إلى تنسيق العمل بين هيئات غير حكومية، فأنشأت التنسيقات الاجتماعية المتخصصة ومنها:

١- هيئة تنسيق المستوصفات بتاريخ ٢١ آب ١٩٦٧

٢- هيئة تنسيق الأندية وجمعيات البيئة في حزيران ١٩٦٧

٣- هيئة تنسيق الصيفيات مراكز محو الأمية في أيار ١٩٦٨

٤- هيئة تنسيق صيفيات الأولاد بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٦٤

بالإضافة إلى هيئة تنسيق رياض الأطفال، والتدريب الحرفي ... الخ

ولقد شاركت في هذه الأنشطة العديد من الهيئات الأهلية المعنية

ب - المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية الذي ضم عشرات الهيئات الأهلية، وكانت له عدة نشاطات وانشأ بمبادرة من مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان.

ج - لجنة التنسيق بين الجمعيات الأهلية وقد شملت حوالي ٢٥ جمعية، وقامت بمبادرة من جمعية تنظيم الأسرة.

د - لجنة الطوارئ الصحية الاجتماعية: التي أنشئتْ خلال الغزو الإسرائيلي بالتعاون مع وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والمنظمات والتي أشرفت على المستشفيات الميدانية والمراكز اصحية والمستوصفات وجهاز الدفاع المدني في العام ١٩٨٢ بمبادرة من :**مؤسسة عامل**" والهيئات الصديقة الأخرى.

هـ ـ لجنة الطوارئ الصحية والاجتماعية التي أنشئت خلال حرب الجبل والضاحية عامي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ بالتعاون مع هيئة إنماء الضاحية.

و ـ ملتقى الهيئات الحكومية اللبنانية والأجنبية في سبيل التعاون والإنماء وتبادل التجارب، خلال الفترة الواقعة بين الأعوام. ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨، ومؤتمرات المتلقى كانت تتم في لارنكا – قبرص.

ز ـ وأخيراً وتتويجاً لسنوات طويلة من العمل المضني تم إنشاء إطارين أساسيين يضمان ابرز الهيئات الأهلية الفاعلة في لبنان واللذين تأسسا في السنوات الأخيرة:

١ـ ملتقى الهيئات الإنسانية والذي يضم ١٢ هيئة.

٢ـ تجمع الهيئات الأهلية الطوعية في لبنان: والذي يضم ١٤ جمعية لبنانية وهو يعني مجموعة من الجمعيات التي لها اكثر من نشاط في اكثر من منطقة جغرافية

يضاف إلى هذين التجمعين قطاعات أساسية غير حكومية:

المؤسسات غير الحكومية العاملة في لبنان والتي لم تنتسب إلى أحد هذين التجمعين:

١ـ الهيئات والمجالس الثقافية

٢ـ الهيئات والمجالس النسائية وأهمها المجلس النسائي اللبناني الذي يضم حوالي ١٥٣ جمعية.

٣ـ تجمعات الشبيبة والأندية

٤ـ النقابات والاتحادات

٥ـ مؤسسات التعليم العالي والجامعي

٦ـ جمعيات حقوق الإنسان وحركات الاعنف

٧ـ البلديات

٨ـ الهيئات الدولية غير الحكومية.

٩ـ اتحادات وهيئات المعاقين.

١٠ـ الجمعيات التي تهتم بالشؤون البيئية... إلخ

١١ـ الهيئات التي تعنى بالطفولة.

مع الإشارة أن الهيئات قد تمثلت في المجلس الاقتصادي الاجتماعي عبر نخبة من قياداته.

IV. تجاوب العمل المشترك بين القطاعين العام والأهلي:

تعود، كما أعتقد، أول تجربة عمل مشترك بين القطاع الأهلي واللجان المحلية والقطاع العام (ممثلاً بمصلحة الإنعاش الاجتماعي) إلى مطلع الستينات خلال الحقبة الشهابية، عبر محاولة بناء دولة حديثة، على أسس من التخطيط الإنمائي وإشراك المؤسسات الأهلية بذلك، حيث تم إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعية، والتي شكلت حالة متقدمة في المفهوم التشاركي بين الحكومة والمجتمع المحلي. إذ اكتشف الأب لوبريه Lebret ،**غنى لبنان في المؤسسات الأهلية ودعا الى اشراكها في عملية التنمية** التي عرّفها في كتابة "دينامية التنمية": "إنها تضافر جهود الدولة والمجتمع لمساعدة الإنسان، كل انسان، وكل الناس، على تحسين أوضاعهم الحياتية من خلال خطة إنمائية متكاملة ومتناسقة، يتم تحقيقها بأقصى سرعة ممكنة وبأقل تكاليف في جو من الحرية والديمقراطية". وفي نفس الفترة الزمنية التي تميزت بالنهوض القومي في المنطقة، برزت فئات اجتماعية في مختلف المناطق اللبنانية تجاوزت المفهوم الاحساني الإغاثي للعمل الاجتماعي إلى روح التضامن والتعاون وأسست مجموعة من الهيئات غير الحكومية ترمي إلى تعميق الوعي الاجتماعي والسعي إلى بناء مجتمع العدالة والمساواة .

إلا أن العمل المشترك الذي تعزز خلال سنوات المحنة فيما بين الهيئات الأهلية في ظروف الحرب القاسية والدور الفعال الذي قامت به هذه الهيئات في ظل تراجع دور القطاع الرسمي، تميز بتجربة مشتركة مع وزارة الصحة خلال الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، حيث تم إنشاء لجنة طوارئ صحية اجتماعية. بالتعاون مع المنظمات الأهلية اللبنانية والدولية والتي قامت بتجهيز وتشغيل مستشفيات ميدانية في كل من بيروت الغربية والضاحية الجنوبية ومجموعة من المراكز الصحية والمستوصفات وجهاز الدفاع المدني، ولقد

مثلت هذه المحاولة تجربة رائدة بين القطاعين الرسمي والأهلي والدولي في مرحلة صعبة جداً، إلا أن محاولات ممثلي القطاع الأهلي تطويرها لاحقاً بإشراف وزارة الصحة لم تلقى تجاوباً.

إلا أن التجارب المشتركة مع القطاع العام، تطورت بعد اتفاق الطائف وبدء مسيرة السلم الأهلي، وظهور النتائج الكارثية لـ ١٦ عاماً من القتل والتدمير والتهجير، وضعت جميع الأطراف المعنية بالشأن العام: الدولة، القطاع الخاص، الهيئات والمنظمات الدولية أمام تحد كبير، كيفية معالجة هذا الواقع المأساوي خصوصاً وأن الإمكانيات المتوفرة لا تلبي إلا جزءاً يسيراً من احتياجات الناس الاقتصادية والاجتماعية.

هذا الواقع الضاغط، أدى إلى محاولة بلورة سياسية إنمائية وطنية ومغادرة الذهنية القطعية العدمية، ذهنية: إما الدولة وإما القطاع الأهلي، هكذا أو هكذا، الإما/أو.

كما إن سياسة الانفتاح بين جميع الأطراف المحلية والدولية، والمتعلق من ناحية، بالدور الفعال الذي لعبته الهيئات الأهلية خلال سنوات الحرب الذي ساهم في بناء علاقة واضحة وعميقة ومتواصلة بين العديد من المنظمات الأهلية اللبنانية وبين هيئات دولية مانحة في مجالي الطوارئ والتنمية، ومن ناحية أخرى في الرواج العالمي لفكرة إنشاء الشبكات الدولية والتشجيع من قبل الهيئات المانحة، كما أن الأمم المتحدة، قد أكدت في توصياتها على تعزيز دور الهيئات الأهلية وإشراكها من قبل الحكومات في السياسات العامة والتزام لبنان بتطبيق هذه التوصيات.

ومن أبرز التجارب ما تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية عبر العقود المشتركة مع الهيئات الأهلية، وإن من شروط هذه العقود أن تساهم الجمعية بنسبة ٣٠٪ والوزارة بـ ٧٠٪ من الموازنة. كذلك على صعيد وزارة الصحة، تجربة الأيام الوطنية لتحصين الأطفال، وبرامج الصحة المدرسية بالتعاون مع وزارة التربية واليونيسف، وبرنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وبرامج الأدوية المزمنة وبرنامج الرعاية الصحية الأولية، حيث أقرت الوزارة الانخراط في استراتيجية الرعاية الصحية الأولية بعد أن أثبت التعاون فاعليته، أقرت الوزارة في العام ١٩٩٦ وبالتنسيق مع البنك الدولي إجراء عقود مع مراكز المؤسسات الأهلية فأطلقت الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية بمشاركة مختلف القطاعات الوطنية الرسمية والأهلية والخاصة، وتم إجراء عقود بين واحد وثلاثين مركزاً صحياً، (واحد وعشرون منها للقطاع الأهلي وعشرة لوزارة الصحة). ولقد تم تشكيل لجنة وطنية مشتركة لتنفيذ هذه

الاستراتيجية.

كذلك يوجد برامج تنفذ مع وزارة البيئة بالتعاون مع الهيئات الأهلية البيئية.

ولقد قدر مجموع إنفاق الحكومة على الجمعيات ٤٢ مليون دولار أميركي منها ٣٣ مليون [٨] من وزارة الشؤون يضاف إليها ما تقدمه وزارة الصحة العامة، كما أنه يوجد في معظم الوزارات موازنات متواضعة لمساعدة الجمعيات الأهلية، (دراسة البنك الدولي عام ٢٠٠٠ عن الهيئات الأهلية في لبنان).

كما أن المساعدات الخارجية بلغت بنفس العام حسب تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ١٦ مليوم دولار، يضاف إليها مساعدات محلية ومن السفارات ومن دول وهيئات تقدم مباشرة إلى الجمعيات.

ويحدد بعض قياديي العمل الأهلي في لبنان، المساهمة السنوية للهيئات الأهلية في الاقتصاد الوطني بحوالي ٣٠٠ مليون دولار أميركي دون احتساب الجهد البشري والتطوعي. كما أن منظمة الصحة العالمية في تقريرها عن الوضع الصحي في لبنان، حددت مساهمة القطاع الأهلي في كلفة الصحة في لبنان بعشرة في المائة (١٠٪) من إجمالي النفقات العامة. وان وزير الصحة العامة في مشروعه حول إصلاح النظام الصحي يعتبر أن القطاع الأهلي يملك اليوم ٧٦٠ مركزاً صحياً ومستوصفاً من اصل ٨٦٠ موجودة على الأراضي اللبنانية، ويعتبر أن التعاون مع القطاع الأهلي لتنفيذ البرامج قد أثبت جدواه [٩] .

ومن اللجان المشتركة بين القطاع العام والقطاع الأهلي:

١ـ الهيئة الوطنية لرعاية شؤون المعاقدين برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية

٢ـ المجلس الأعلى للصحة برئاسة وزير الصحة العامة.

٣ـ المجلس الأعلى للطفولة.

---

(٨) بعد مراجعة وزارة الشؤون الإجتماعية حول دقة هذا الرقم، أكدوا لنا أن المبلغ الذي رصد عام ١٩٩٩ لدعم الجمعيات كان ٦٨،٥ مليار ليرة لبنانية (٦٢ مليار للجمعيات الرعائية، ٦ مليارات للعقود المشتركة مع الجمعيات ونصف مليار لبرامج التنمية.

(٩) النهار ١٩٩٧/٠٨/١٩

٤ـ اللجنة الوطنية للصحة المدرسية

٥ـ المجلس الاقتصادي الاجتماعي (والذي يعوّل على دوره الكثير من مجال تجسيد الشراكة العملية بين القطاعات العامة، الخاصة والأهلية)

٦ـ لجنة حماية حقوق الطفل

٧ـ اللجنة الوطنية للمرأة

٨ـ اللجنة البرلمانية الأهلية للسياسات العامة.

٩ـ لجنة العودة للمهجرين.

١٠ـ اللجان الوطنية للإعداد والمشاركة ومتابعة توصيات مؤتمرات قمم الأمم المتحدة:

ـ التنمية والسكان في القاهرة

ـ التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن.

ـ قمة المرأة في بيجين

ـ الموئل الثاني اسطنبول، ولجان المتابعة لتنفيذ التوصيات.

١١ـ اللجنة الوطنية لإحياء الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة. بالإضافة إلى هيئات أخرى عديدة.

هل هناك شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الأهلي؟:

إذا لم نكن نحن... فمن؟ وإذا لم يكن الآن فمتى؟

مقولة صينية قديمة

في ضوء هذه البرامج والعمل المشترك بين الوزارات المعنية والقطاع الأهلي والدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في مجال الخدمات والتنمية والتغيير الديمقراطي، كما أن التوصيات الصادرة عن قمم الأمم المتحدة والهيئات الدولية حول ضرورة إشراك القطاع الأهلي في عملية البرمجة والتخطيط والتنفيذ، وإن وعي المسؤولية في القطاع العام لأهمية

هذا الدور وكذلك حجم الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تفوق الإمكانات المتوفرة. في ظل هذا الواقع، هل هناك وعي فعلي من قبل الحكومة لأهمية دور لقطاع الأهلي، وهل هناك معرفة حقيقية للأسس التي يجب أن تبنى عليها مفاهيم الشراكة من قبل القيمين على القطاع العام، كما أنه في المقابل، هل بلغ القطاع الأهلي مستوى من النضج الكافي يسمح ببناء علاقة عضوية مع الوزارات المعنية، وهل هناك، على مستوى القطاع العام، اعتراف بدور وطني للهيئات الأهلية؟.

وهل الهيئات الأهلية، قد تمكنت من تمليك الأعضاء المفاهيم المتعلقة بالتنمية والرؤية الشمولية حول الواقع القائم وكيفية إيجاد السبل لتأمين الحلول، وهل أن الأطر التنسيقية، قد تحولت إلى مؤسسات، وهل هناك مستوى كاف من الوعي لدى القيمين عليها للتضحية بالسلطة الذاتية لصالح العمل المشترك؟

إن الشراكة والتعاون بين الدولة والقطاع الأهلي تجد طريقها عبر الإجابة على هذه الأسئلة:

أولاً نود أن نتسائل حول مفهوم الشراكة:

إن ما هو متعارف عليه بمعنى كلمة الشراكة وجود نوع من الندية، فهل ينظر من هم في القطاع العام إلى ممثلي الهيئات الأهلية نظرة مساواة أم عبر شعور بالفوقية ومن موقع السلطة، كذلك الحال بالنسبة لممثلي الجمعيات، هل لديهم الثقة بالنفس والشعور بالمسؤولية الوطنية لدورهم والتعاطي أيضاً بدون عقد، أمام هالة الألقاب والمواقع الضاربة جذورها عميقاً في المجتمعات الشرقية. كما أنه هل يوجد رؤية مشتركة حول خطة وطنية، يحدد من خلالها دور كل طرف؟.

إن المشاريع واللجان المشتركة التي عددناها سابقاً على أهميتها، لا تمثل شراكة حقيقية، إنها تنفيذ لمشاريع من المفترض أن تقوم بها الحكومة، ويقوم القطاع الأهلي بتنفيذها بكلفة أقل بكثير مما تحتاجه الحكومة أو القطاع الخاص. كما أنها غالباً لا تتم عبر تخطيط مشترك.

إن التجارب المشتركة، في الماضي، ارتبطت كثيراً بالأشخاص الموجودين على رأس الوزارات والهيئات الأهلية أكثر مما هي تعبير عن خطة ونهج واضحين لجميع الفرقاء.

إن ضخامة الأعباء الملقاة على عاتق الجميع والكل عاجز عن ادعاء تلبيتها، أسهم في تشجيع العمل المشترك، كما أن وجود مسؤولين في القطاعين العام والأهلي يؤمنون بالحوار مع الاختلاف ساعد في تعزيز التعاون.

على سبيل المثال:

إن **تجربة وزارة الشؤون** ومراكز الخدمات المرتبطة بها والتابعة للهيئات الأهلية، ومجمل البرامج التي تنفذ من قبلها، أو بالتعاون مع هيئات محلية ودولية قادرة على لعب دور قيادي في عملية الشراكة.

إن الثروة الحقيقية التي تملكها الوزارة في هذه التجربة الممتدة من أيام مصلحة الإنعاش الاجتماعي، وتجارب التنمية الريفية، ثم التجارب لمراكز الخدمات الشاملة ومراكز الهيئات الأهلية. إن هذه البنية المؤسسية المنتشرة في كل المناطق اللبنانية قد تكون بداية الجواب على التحدي الذي يتمثل في السوال التالي:

كيف نعمل بفعالية أكبر وبموازنة أقل وبمشاركة أوسع؟ كما يطلب الأب لوبريه LEBRET ، الجواب يمكن في كيفية تطوير قدرات الكادر وقدرات مراكز الخدمات على لعب دور المنسق والموجه والشريك الفاعل مع كل الأطراف الأخرى في تطوير التنمية المحلية في مناطق العمل.

لقد أوكل القانون ٢١٢ القاضي بتشكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، أولاً مهمة "وضع خطة إنماء اجتماعي للبلاد ومراقبة تطبيقها" كما أوكل إليها مهمة :تنفيذ المشاريع الاجتماعية التي تتولاها الدولة بمفردها" والمساعدة في تنفيذ المشاريع الاجتماعية بالاشتراك مع الجهات الأخرى (الهيئات الأهلية بشكل أساسي).

كما أن المرسوم الذي نظم وزارة الشؤون اعتبر أن "مركز الخدمات الإنمائية هي نواة اجتماعية تهدف إلى تنشيط حركة الإنماء في البلاد وعلى مختلف الصعد"، وذلك وفق مهام تتراوح بين الدراسة والتوعية واكتشاف القادة المحليين وتدريبهم وتقديم الخدمات إلى المجتمع المحلي.

كذلك على صعيد وزارة الصحة، حيث نص إعلان "الما آتا" سنة ١٩٧٨ والذي شكل انطلاقة أساسية في سبيل النضال من أجل الصحة للجميع، ما يلي:

"الحكومات مسؤولة عن صحة شعوبها... وينبغي بلوغ جميع شعوب العالم بحلول العام الألفين (!!!!!!) مستوى من الصحة يمكنها أن تحيا حياة منتجة اجتماعياً اقتصادياً، هدفاً اجتماعياً رئيسياً للحكومات والمنظمات الأهلية والدولية... والرعاية الصحية الأولية هي المدخل إلى تحقيق هذا الهدف، باعتباره جزءاً من التنمية، بروح من العدالة".

ولبنان قد وقع على هذا الإعلان. وإن وزير الصحة قد أعلن عبر مشروع الإصلاح الصحي بأن التعاون مع القطاع الأهلي لتنفيذ البرامج الوقائية كان قد أثبت جدواه، والدعوة إلى تعزيز التعاون عبر عقود مع مراكز المؤسسات الأهلية (عددها ٢١) بادرة تستحق الدعم (١٠)

لذلك نعتبر أنه، في ظل استراتيجية كل من وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة والتجارب المشترك السابقة والحالية مع القطاع الأهلي، إن هاتين الوزارتين ونظراً لأهمية القضايا الصحية والاجتماعية، يشكلان مع القطاع الأهلي المفهوم والقاعدة والآلية لشراكة مع الهيئات الأهلية، يتم تطويرها نحو القطاعات الأخرى.

وإننا نقترح إضافة إلى ذلك إنشاء وزارة جديدة تسمى وزارة الشؤون الإنسانية. كما هو الحال في العديد من الدول، تكون مهمتها رعاية هذه الشراكة، نحو سياسة تنموية شاملة عبر إشتراك كافة فئات المجتمع والعمل على تأمين الحق في التعبير، الصحة، التعليم، السكن، الغذاء والبيئة السليمة، وإشتراك المرأة والشباب والشابات، في صيغة وبناء التنمية والتي هدفها ومحركها الإنسان أولاً وأخيراً. والاهتمام بالفئات الأكثر عرضة في المجتمع وتوفير الحياة الكريمة لهم. على أن تكون الهيكلية الأساسية لهذه الوزارة تمثل مختلف قطاعات الهيئات الأهلية عبر شراكة القطاع العام، من خلال تجارب رائدة يتم تشجيعها عبر حرافز وجوائز يتم تشجيعها ومن ثم تعميمها على الآخرين وليس من خلال اشكال تنظيمية ادارية، كما هوالحال في السويد.

V ـ معوقات الشراكة على صعيدي الدولة والهيئات الأهلية:

"النواح من تردي الحالة الاقتصادية غير المستقرة، عادة مستفحلة في لبنان منذ وجد، واليوم قبل أي وقت مضى... يمكن للنقاش أن يطول إلى الأبد ولكن لبنان بلد أنصاف الحلول المنهك، يجد الحكام والمحكومين فيه أسهل عليهم الاتفاق على اتهام المؤسسات المفترض إصلاحها.

(١٠) النهار ١٩٩٧/٠٨/١٩

وهكذا تنشأ كراهية الإصلاح: فمن تعديلها الدائم إلى التخلي عنها، إلى العودة إليها وتعديلها مجدداً، إلى تجميدها. وفي النهاية إلى إيصالها. وتقريباً دوماً. إلى فشل يستلزم إصلاحات أخرى."

موريس الجميل

من محاضرة في الندوة اللبنانية

١٥ كانون الأول ١٩٥٢

١ـ معوقات الشراكة على صعيد الدولة:

أ ـ منذ الاستقلال، لم توقف الحكومات المتعاقبة في بناء الدولة القادرة والعادلة وتأمين الانصهار الوطني لجميع اللبنانيين، فلقد برزت الشخصية الخاصة لكل طائفة من الطوائف اللبنانية، ومن ضمنها المؤسسات غير الحكومية، مما جعل الوحدات الطائفية هي العناصر المكونة للدولة اللبنانية، وليس المواطن اللبناني هو العامل الأساسي للدولة.

فالدولة الحديثة هي "دولة تعاقدية" و"مؤسسية" تعلو فيها "سيادة القانون" على أن يتم التمييز المطلق بين مصطلح الدولة (أرض، شعب، سلطات، قانون) ومصطلح الحكومة (السلطة التنفيذية) (١١).

ب ـ إن الخطط الاقتصادية المعتمدة في لبنان لا تقوم على ترابط البعدين الاقتصادي والاجتماعي ضمن استراتيجية تنموية توفر الحماية الاجتماعية، مما ساهم ويساهم في إفقار الأكثرية الساحقة من اللبنانيين ويزيد من أعداد الفئات المهمشة وبالتالي زيادة الأعباء على الهيئات الأهلية ويؤدي إلى توتر العلاقة بينها وبين جمهورها الذي يئن وهي غير قادرة على الاستجابة لطلباته.

ج ـ إن عدم توفر **الإحصاءات والمعلومات** الدقيقة في لبنان مما ينتج عنه عدم التمكن من وضع سياسة وطنية إنمائية شاملة يحدد من خلالها دور كل جهة من حكومة وهيئات

(١١) إن كلمة دولة تستعمل من قبل الناس بمعنى السلطة في مختلف المجالات ولا يوجد تبني للمصطلح المشار إليه أعلاه لأسباب مختلفة منها على ما أعتقد كيف تعود الناس أن يعيشوا مفهوم الدولة والذي ارتبط أساساً بالأمن: (الدولة الأمن، الدولة الشرطة) وليس بالتنمية والمشاركة (الدولة الاجتماعية).

أهلية وخاصة ودولية، ومما يبقي الازدواجية في المشاريع وهدر الطاقات وبعثرة الجهود وتكرار لنفس الأنشطة وعدم تأمين متطلبات الناس في حدودها.

د ـ إن سياسة التمييز من قبل الدولة بين جمعية وأخرى، ينعكس على العلاقة الداخلية بين الجمعيات من ناحية وبينها وبين الدولة من ناحية ثانية، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع المساعدات والأدوار واتخاذ المواقف من السياسة الاجتماعية والإنمائية للدولة.

هـ ـ تفاوت العلاقة بين الدولة والهيئات الأهلية:

تتفاوت النظرة من قبل الجهات الرسمية إلى علاقة المؤسسات الأهلية بالحكومة، فمنها من يعتبرها ملحقاً أو مكملاً أو متعارضاً معها.

٢ـ معوقات الشراكة على صعيد الهيئات الأهلية:

المعيق الأول = عدم تبلور دور المجتمع الأهلي بشكل مستقل عن الدولة

لم تتمكن بنى المجتمع الأهلي من تحديد مجال، متميز عن الدولة وعن البنى التقليدية الموروثة، والانتظام على أساس مفاهيم معاصرة، وعلاقات تنتمي إلى عصر الدولة الحديثة.

المعيق الثاني = عمل فردي وغياب روح الفريق داخل الجمعية:

إن العمل الاجتماعي هو عبارة عن جمع للطاقات العاملة الفردية والجماعية والذي يجب أن يعتمد على النظرة الوظيفية المهنية في المؤسسة أو المؤسسات أي أن يكون الجميع قيادات وهيئات في خدمة الفكرة أو المشروع وليس في خدمة الشخص أو الفرد، إلا أن مجتمعاتنا لم تتعود حتى على العمل بروح الفريق، ولا تزال عقلية الاعتماد على الفرد هي السمة الغالبة في بلاد العالم الثالث ومن ضمنها لبنان. ولقد ازدهرت هذه العقلية خلال فترة الاقتتال الأهلي ولم تبقى فقط في الأرياف بل غزت المدينة حيث ترسخت علاقات الانتماء والولاء على حساب البنى المؤسسية الوظيفية، وإن هذ العقلية ليست قائمة باتجاه واحد بل في الاتجاهين فالقاعدة قد تعودت على الحاجة إلى قائد حيث تهيمن عقلية المريسة "BOSSISME"

المعيق الثالث = عملية الذاتيه داخل كل جمعية في التعاطي مع الآخرين:

إن إنشاء الشبكات يقتضي تقديم تضحيات من الهيئات الأهلية وخصوصاً من قياداتها، على حساب الذات ولصالح العمل المشترك. إنها عملية مؤلمة، لها علاقة **بلعبة السلطة** ويجب أن يكون عنوانها العطاء وليس فقط الأخذ أي عملية باتجاهين وليس باتجاه واحد. ونظراً لبروز الذاتية الموجودة أساساً داخل كل جمعية، تبرز أيضاً في التعاطي مع الآخرين. إن هذه العقلية السائدة في مجتمعنا تنعكس على أي تعاون أو تنسيق بين الجمعيات وحتى داخل المؤسسة الواحدة.

المعيق الرابع = صعوبة الانتقال من الخدمات الى التنمية:

الصعوبات التي تعاني منها الهيئات الأهلية في الانتقال من ذهنية الخدمات على أهميتها **إلى برامج التنمية**. فالتنمية بمفهومها الجديد تتطلب تخطيطاً واعياً فهي – كونها مسؤولية كل أفراد المجتمع – تتطلب قناعة والتزاماً فكرياً، بالسعي والعمل على تعديل "المخلفات القديمة" لتحقيق الصالح العام.

المعيق الخامس = تراجع المساعدات المالية:

إن تراجع المساعدات للبنان يولد صعوبات لدى الهيئات الأهلية خصوصاً تلك التي تعاني من ضعف في التمويل لإنجاز عملية التحول من الخدمات إلى التنمية. والملتزمة بحقوق الإنسان والساعية لتنمية قدراته بمعزل عن انتمائه السياسي أو الديني والجغرافي. وفي معظم الحالات إن التمويل والمساعدات التي تصل إلى لبنان من الهيئات المانحة تخصص بشكل أساسي لإنجاز الدراسات والتدريب والتأهيل فقط وليس لتقوية القدرات الذاتية للجمعيات وللشبكات.

المعيق السادس = العائق التشريعي:

إن التشريعات الناظمة للعلاقة تعود إلى العام ١٩٠٩، والتطبيق يلغي استقلالية المؤسسات الأهلية.

المعيق السابع = إن أحد أهم العقبات الأساسية أمام الفعالية التنموية للهيئات الأهلية للشبكات هو: طبيعة برامج عمل المؤسسات الأهلية نفسها، والذي يعتمد أسلوباً مؤقتاً، لا ينسجم مع المفاهيم الجديدة في إعطاء الأولوية للعامل البشري ولتوسيع قاعدة المشاركة في عملية التنمية، وصدور المبادرة عن الجماعات المتضررة، واقتران الخدمة

بتحفيز المشاركة والعمل النشيط من الجماعات المستهدفة في تحقيق أهدافها.

المعيق الثامن = عدم توفر **أهلية داخلية** لدى المؤسسات بمعنى أن يكون كل عضو في هذه الهيئات ملتزماً بمبادئ التنمية: **وتمليك الأعضاء العاملين الرؤية التنموية** وإشراكهم في عمل ميداني في هذه الاتجاه، **وتمكين العاملين** أي الاستفادة من الطاقات المتوفرة محلياً، ودعم المبادرات الفردية والعامة وتنميتها **لتكوين قيادات محلية**.

المعيق التاسع = **صعف التمويل**:

إن تراجع المساعدات للبنان بعد انتهاء مرحلة الحرب يولد صعوبات لدى الهيئات الأهلية خصوصاً تلك الملتزمة بحقوق الإنسان والساعية لتنمية قدراته بمعزل عن انتمائه السياسي أو الديني والجغرافي.

كما أن التمويل والمساعدات التي تصل إلى لبنان من الهيئات المانحة تخصص بشكل أساسي لإنجاز الدراسات والتدريب والتأهيل فقط وليس لتقوية القدرات الذاتية للجمعيات وللشبكات.

٣ـ معوقات الشراكة على صعيد الهيئات المانحة:

استمرار العديد من الهيئات المانحة في التعاطي بذهنية "المشروع" و"المساعدة" الموروثة عن الاستعمار بدل التعاطي بروح الشراكة PARTENARIAT أي أن نتشارك فيما بيننا كل حسب إمكاناته وتوجيهاته من أجل توفير التنمية والسلام والعدالة الاجتماعية.

ولقد تعاظمت هذه النظرة الفوقية في ظل سياسة اقتصاد السوق وطغيان القيم المادية على ما عداها، بالرغم من كل الخطابات حول التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

لقد قام كلاً من "أوسبورن" و "جيبلر" (١٢) بتلخيص نقاط القوة والضعف في القطاعات الثلاثة:

الحكومة، الخاص الأهلي، من خلال الجدول الآتي (١٣)، والذي يمكن أن يختصر ما ذكرناه آنفاً بالإضافة إلى القطاع الخاص، أي الشراكة المثلثة:

---

(12) David Osborne and Ted Gaebler, Reinventing Govermment, How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Sector, New York: A William Patrick Book, Addision Wesley Publsishing Company, Inc, 1991, P. 43.

(13) E/ ESCWA/SD/1999/WG. 1/5. 4 October 1999.

القطاعات الثلاثة: المزايا النسبية

القطاع / الإمكانات	عام	خاص	ثالث
القطاع العام			
الاستقرار والاستمرارية		↓	♦
القدرة على إنجاز أمور خارج أهداف المنطقة الرئيسية	↑	↓	♦
تجنب المحاباة	↑	♦	↓
القطاع الخاص			
القدرة على التكيف مع التغيرات السريعة	↓	↑	♦
القدرة على الإبداع	♦	↑	♦
التجاه نحو تكرار تجارب النجاح	↓	↑	♦
الاتجاه نحو تجنب الفشل	↓	↑	♦
الرغبة في أخذ عنصر المخاطرة	↓	↑	♦

القدرة على توليد رأس مال	♦	↑	↓
الاحتراف والمهنية في الاداء	♦	↑	♦
الاستفادة من اقتصاديات النطاق	♦	↑	↓
القطاع الثالث			
القدرة على تقديم الخدمات لجماعات مختلفة الأطوار	↓	♦	↑
إعمال جانب الخير والتوجه نحو البشر كقيمة	♦	↓	↑
التعامل الشامل مع المشكلات	↓	↓	↑
القدرة على خلق الثقة	♦	↓	↑

↑ مرتفع	♦ متوسط	↓ منخفض

IV ـ دليل عمل التعاون والشراكة بين الحكومة والهيئات الأهلية:

"وقل ما فائدة إذا لم يكن الجميع على سطحها"

مقتطف من كتاب "الدولة" لمؤلفه تيجان م. صلاح (١٩٩٨)

أولاً : توجه يتعلق بالمفهوم والآلية المطلوبة للشراكة

ثانياً : دور الحكومة في ممارسة الشراكة

ثالثاً : دور الهيئات التنموي والدفاعي عبر الشراكة مع الحكومة

رابعاً : السبل الكفيلة بتطوير قواعد الشراكة.

أولاً : توجه يتعلق بالمفهوم والآلية المطلوبة للشراكة (١٤):

(14) E/ESCWA/ SD/1999/12. 13 December 1999

ويتضمن التالي:

١ـ اعتماد الهيئات الأهلية شريكاً مع الحكومة في البرمجة والتخطيط والتنفيذ والتقويم، وإيجاد آلية تنفيذية لهذه الشراكة (تطبيق اتفاق الطائف حول إنشاء مجالس الأقضية على سبيل المثال بالإضافة إلى أطر مركزية).

٢ـ بلورة سياسة وطنية إنمائية شاملة (العودة لاتفاق الطائف. وضع سياسة اجتماعية وتوازن تنموي) مع تحديد الدور التكاملي لكل من الحكومة والهيئات الأهلية واشتراك ممثلي المجتمعات المحلية والناس، أصحاب الشأن عبر آليات تعزز المشاركة المجتمعية وتطور مفاهيم الديمقراطية.

٣ـ تطوير مفاهيم وأداء القطاع الأهلي لممارسة شراكة متكافئة ومتفاعلة مع الحكومة (تطبيق توصيات قمم الأمم المتحدة، والتزام لبنان بتنفيذها حول الشراكة).

٤ـ بناء الدولة الحديثة، دولة الإنماء والتطور وتكافؤ الفرص بحيث تؤسس لمجتمع عادل يرعى حقوق الإنسان عبر الشراكة مع القطاع الأهلي.

٥ـ وضع الآلية التنظيمية على مختلف المستويات لمشاركة الهيئات الأهلية في بلورة الخطط الوطنية التنموية وكيفية وضعها حيز التنفيذ. (توفير جذر مشترك في حال تبني هذا الفهم وبالتالي الابتعاد عن ذهنية التوظيف المباشر في السياسة).

٦ـ وضع الدراسات حول دور وإمكانات منظمات القطاع الأهلي ومستوى القدرة على المشاركة مع الحكومة في عملية التنمية خصوصاً في المناطق الريفية. واعتماد التجارب الناجحة لنماذج رائدة يحتذى بها في عملية الشراكة.

٧ـ تشجيع المؤسسات الأهلية الرعائية لاعتماد برامج تنموية تؤدي إلى تمكين الفئات المستهدفة، ودعم البناء المؤسسي للمنظمات الأهلية، وتطوير برامج التدريب لكوادر هذه الهيئات، وتعزيز قدرة العاملين على المهارات الإدارية والمحاسبية، وإيجاد آلية لضمان الشفافية والمساءلة المتبادلة المحلية. وتعزيز الثقة بمصادر تمويل هذه الهيئات (تمويل غير مشبوه)، وتأمين استقلالية عن الهيئات المانحة.

٨ـ وضع رؤية مجتمعية مستقبلية عبر منهجية تكاملية المثلثة: (قطاع حكومي ـ خاص

ـ أهلي، بالإضافة إلى البلديات) مع آلية لإدارة العملية التنموية يكون في أساسها توفير حقوق الإنسان في لبنان في التعبير، الصحة، التعليم، العمل، السكن، الغذاء، البيئة، وتغزيز وتفعيل دور المرأة بهدف إشراكها في صنع القرا، وخلق فرص أمام الشباب، والتركيز على الفئات المهمشة اجتماعياً.

ثانياً: دور الحكومة في ممارسة الشراكة وتنشيطها:

١ـ الاعتراف بالدور الوطني والتنموي للقطاع الأهلي من قبل الحكومة، ووضع الأسس السليمة لبناء الشراكة، عبر توفير الجو السياسي والتشريعي الذي يسهل على الهيئات الأهلية القيام بدورها في ظل احترام الاستقلالية المؤسسية.

٢ـ تطبيق قانون الجمعيات الصادر عام ١٩٠٩ فيما يتعلق بالعلم والخبر، والعمل على إنجاز قانون جديد بالتعاون مع القطاع الأهلي يعزز من دور الجمعيات ومن استقلاليتها.

٣ـ اعتماد معايير واحدة، في التعامل مع الهيئات الأهلية، وتطوير أجواء الثقة المتبادلة.

٤ـ تيسير تبادل وتفاعل الخبرات والتجارب مع القطاع الأهلي وتهيئة المناخ لدور أكثر فعالية للهيئات الأهلية في عملها التنموي.

٥ـ قيام الحكومة بدورها كاملاً نحو المواطنين عبر اعتماد ترابط البعدين الاقتصادي والاجتماعي ضمن استراتيجية تنموية واحدة. وعدم التركيز على النمو الاقتصادي وإهمال الحماية الاجتماعية، مما يرتب أعباء على الهيئات الأهلية هي أصلاً من مسؤوليات الحكومة.

٦ـ تزويد الهيئات الأهلية بالمعلومات وتهيئة المناخ لدور أكثر فعالية لها في عملها التنموي.

ثالثاً: دور الهيئات التنموي والدفاعي عبر الشراكة مع الحكومة:

١ـ أن تتمتع الهيئات غير الحكومية بأهلية داخلية، أي يكون الأعضاء ملتزمين بمبادئ التنمية، وأن تعمل هذه المؤسسات إلى توفير الديمقراطية والمشاركة والاستقلالية عبر **تمليك** الأعضاء الرؤية التنموية، **وتمكينهم** من توظيف الطاقات المتوفرة ميدانياً، ودعم المبادرات الفردية والعامة، **وتكوين** قيادات محلية جديدة.

٢ـ أن تعي الهيئات الأهلية دوماً إلى أن دورها يكتمل بمشاركة الناس لا بالحلول محلهم، أي أن يكون الدور غير تمثيلي، قوامه المصداقية والالتزام بالمسار التنموي من موقع غير محايد ويعبر عن مصالح الناس.

٣ـ توسيع قاعدة العضوية في الهيئات الأهلية، وتعميق المشاركة والممارسة الديمقراطية.

٤ـ تعزيز الاستقلالية في التمويل للقطاع الأهلي وخلق أنماط متعددة للتكامل فيما بينها ومع القطاعات الرسمية والخاصة، فالتنمية ـ مسؤولية كل أفراد المجتمع ـ تتطلب التزاماً وقناعة من الجميع. واعتماد الشعار التالي فيما يتعلق بالتعاون بين الهيئات الأهلية والقطاع الخاص: "أنسنة القطاع الخاص، واحتراف القطاع الإنساني".

"Humaniser le secteur privé et Professionaliser le secteur Humanitaire"

٥ـ توسيع الدور التنموي للهيئآت الأهلية والتكامل فيما بين القطاع الثالث وتعزيز الشبكات القطاعية.

٦ـ مطالبة الحكومة بالالتزام بقواعد الحكم الجيد والشفافية والمساءلة.

رابعاً: السبل الكفيلة بتطوير قواعد الشراكة:

١ـ تعزيز دور الهيئات الأهلية، خصوصاً تلك العاملة في الأرياف ومع الفئات المهمشة.

٢ـ مكافحة الأمية التي ينبغي أن يمتد مفهومها إلى الأمية الثقافية والعلمية والتكنولوجية إلى جانب الأمية الأبجدية.

٣ـ تشجيع وسائل الإعلام الاهتمام بالعمل الأهلي ونشر ثقافة التطوع والفكر التنموي، وأن الحقوق الأساسية للمواطن هي حقوق نابعة من إنسانية الإنسان، وذلك بالاستقلال عن الخيارات السياسية.

٤ـ دعم مشاركة المرأة والشبات والشبان وتنظيم أنفسهم من أجل تأمين المشاركة الشعبية الفعالة.

٥ـ إشراك المؤسسات الأكاديمية والتعليمية في تطوير قدرات المواطنين في ممارسة

حقهم في المواطنة.

٦ـ اعتماد المنطق التنموي الذي يجعل كل من الدولة والسوق أدوات في خدمة الناس عبر توزيع الأدوار وتكاملها بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي في سياق استراتيجية تنمية وطنية.

VII ـ خاتمة:

إن الالتزام بروحية دليل عمل الشراكة الفعالة بين الحكومة والهيئات الأهلية الذي طرحناه في هذه الورقة عبر وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي وإنشاء وزارة للشؤون الانسانية ترعى استراتيجية تنموية عبر منهجية تكاملية للشراكة المثلثة (قطاع حكومي خاص ـ أهلي ـ بالإضافة إلى البلديات) وما يتطلبه من الشركاء، ومن المجتمع بشكل عام، يثمر بالتأكيد نتائج إيجابية في حال تطبيقه، على أساس اعتبار المنظمات غير الحكومية شريكاً أساسياً مع الحكومة على قاعدة الحوار والتشاور والتنسيق والتعاون، وعلى أساس قيام الحكومة بمسؤولياتها في رفع مستوى الخدمات وتوسيع نطاقها وفعاليتها وليس الحد من دورها لتدخلي والمركزي آخذة باستراتيجية إعادة الهيكلة الاقتصادية، وما أفرزته من تبعات على الفئات الاجتماعية المهمشة، كما أن تحسين الأداء الداخلي للهيئات الأهلية والعمل على تطوير الممارسات المؤسسية ومشاركة الفئات المستهدفة في تحديد الاحتياجات، وإتاحة الفرصة لظهور عناصر جديدة في إدارة شؤون المنظمات، والتأكيد على أهمية تداول وتجدد القيادة، تكثيف الجهود نحو التنسيق القطاعي فيما بينها على قاعدة العمل المتخصص والمنهجية العلمية، ومشاركة المرأة والشباب في العمل الانمائي والدفاعي كمدخل للتنمية المتكاملة.

ينتهي تقرير البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ١٩٩٣، بالإستنتاج إلى التالي:

"إن المشاركة الشعبية الأكبر لم تعد أيديولوجية غامضة مبنية على ما يتمناه بضعة مثاليين: لقد أصبحت ضرورة وشرطاً للبقاء".

إن الهيئات هي أحد القنوات الأساسية لهذه المشاركة الشعبية.

إن سياسة اقتصاد السوق المعتمدة حالياً، والتي تقضي إضعاف الدور الاجتماعي

للدولة وإلى تعزيز الخصخصة، تنسجم مع الخطط المحددة من قبل المؤسسات المالية العالمية، والتي يعترف القيمون عليها بأنهم أخطأوا، إلا أنهم يواصلون القول بأن اقتصاد السوق غير المنظم يبقى الوحيد الممكن.

لقد قال الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان في اختتام مؤتمر الأمم المتحدة حول الدول الأقل تقدماً بتاريخ ٢٠٠١/٠٥/١٥:

"إن هذا المؤتمر الثالث حول الدول الأقل تقدماً الذي يعقد في غضون ٢٠ عاماً، بدلاً من أن تقصر لائحة الدول الأقل تقدماً فإنها قد أصبحت أكثر".

.."وبحسب أرقام الأمم المتحدة، فإن عدد الدول الأقل تقدماً ارتفع من ٢١ دولة في العام ١٩٧١ إلى ٤٩ دولة اليوم".

كما دعا الرئيس جاك شيراك الذي كان حاضراً في افتتاح المؤتمر: "الأسرة الدولية إلى الإستفادة من النمو لزيادة إسهامها في التنمية إلى "عولمة التضامن".

ففي وجه عولمة رأس المال والاقتصاد مطلوب عولمة النضالات الاجتماعية.

يشير تقرير التنمية البشرية الذي ينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن خمس (١/٥) سكان العالم الذين يعيشون في البلدان المرتفعة الدخل يؤمنون ٦٨٪ من الناتج القومي العالمي، فيما يؤمن الخمس (١/٥) الذين يعيشون في البلدان الأكثر فقراً حوالي ١٪ من هذا الناتج.

إن لبنان هذا البلد الضغير، لا يستطيع بمفرده مواجهة، هجمة العولمة. فتحت عنوان العولمة قد مضى الوقت الذي كان يمكن فيه لأي دولة أن تقبع داخل حدودها، وان تنعم وحدها بالرفاه، وأن تترك غيرها لمواجهة المجاعة والفقر، أو الإرهاب، أو التخلف، وذلك لأن واقع الثورة العلمية والإتصالات، قد تخطى واجتاح حواجز الزمان والمكان.

وفي إلإطار التفاعلي مع بقية العالم في ظل هذه المتغيرات، حيث يتغير فيه نمط الحياة، وتطرح نوعية جديدة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ومما يستوجب التعاطي بشعار أصبح بمثابة الوصية الأولى من وصايا التنمية المستدامة وهو الذي يقول "فكر عالمياً ونفذ محلياً" Think global and act locally

فعلى لبنان أن يسعى مع أشقائه في الدول العربية إلى إنشاء السوق العربية المشتركة، لكي تتمكن من أن تطور فعاليتها وحضورها في تحديد السياسات العالمية الاقتصادية والاجتماعية، وان لا يفرض عليها اتفاقات لا تتناسب مع مصالح شعوبها، على أن يبدأ لبنان الذي لا يزال يعاني من احتلال جزء من أرضيه من قبل العدو الإسرائيلي وتعثر عملية التسوية في المنطقة، ومن تفاقم الأزمة المعيشية وإفقار الأكثرية من أبنائه. يقتضي عليه عبر السعي لتأمين **شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي**، ان تكون نظرتنا الاقتصادية – الاجتماعية نظرة استراتيجية لها بعد تاريخي وزمني، وليس نظرة تحكمها الأزمة الحالية الضاغطة والسعي نحو الحلول الجاهزة والسريعة.

من هنا، أهمية **تكوين رؤية وطنية شاملة ومحفزة، رؤية للبنان بعد عشرين أو ثلاثين سنة** وتصميم محكم لبلوغ هذه الرؤية على مراحل، وليس مرة أخرى مجرد قائمة من المشاريع العامة والتوجهات العامة والتنميات سرعان ما نتخلى عنها أو نعجز عن تنفيذها.

أي أن نقوم بخطوات نجو بناء إجماع وطني حول فلسفة التنمية الشاملة في لبنان. وصياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع وهو مفهوم الحكم الجيد Governance الذي يعرف بأنه **عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي، في إطار شراكة ثلاثية** بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم، وينطوي هذا المفهوم على إعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. شريطة صياغة سياسات تمكن الربط بين النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة ثانية وإدارة ذكية لهذه السياسات من أجل دعم هذه الروابط واستمراريتها في سبيل تنمية مستدامة.

■ ■ ■